الأولوية لحب الوطن

مواطنو تونس يعبرون عن آرائهم

نتائج مجموعات التركيز بتونس

29-20 افريل 2013

إعداد نيكول روزويل وأسماء بن يحي

ماي 2012

المعهد الوطني الديمقراطي

455 Massachusetts Avenue, NW, 8th Floor
Washington, DC 20001-2621
الهاتف: 5500—728—202
فاكس: 5520—728—202
الموقع:www.ndi.org

تم إعداد هذا التقرير و إجراء الأبحاث التي قام بها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في تونس بفضل تمويل من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط في إطار اتفاق التعاون المشترك رقم-S-NEAPI-11-CA 344-A001٠لا تعبر الأراء المذكورة في هذا التقرير إلا على أفكار المؤلفين و لا تعكس بالضرورة وجهة نظر مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط أو حكومة الولايات المتحدة٠يمكن توجيه أي أسئلة حول مضمون هذا التقرير إلى كاثي غيست، مديرة الشؤون العامة في المعهد الوطني الديمقراطي, على الرقم (202) 728-5535 kgest@ndi.org .

جميع الحقوق محفوظة ©للمعهد الوطني الديمقراطي2013٠ جميع الحقوق محفوظة، يمكن نسخ و/أو ترجمة أجزاء هذا التقرير لأغراض غير تجارية شرط ذكر المعهد الوطني الديمقراطي على أنه مصدر المادة و تقديم نسخ من أي ترجمة للمعهد٠

المحتوى

المعهد الوطني الديمقراطي.....1

التمهيد.....2

خريطة تونس.....5

موجز تنفيذي.....6

النتائج الرئيسية.....10

I. التوجُّه الوطن.....10

II. أولويات المواطن.....14

III. المسار الدستوري.....16

IV. المشهد السياسي.....19

V. الإنتخابات وثقة الناخبين.....22

VI. دور المراة في السياسة.....24

VII. الشباب و النشاط السياسي.....26

الخاتمة.....28

ملحق أ: ملامح مجموعات التركيز.....32

المعهد الوطني الديمقراطي

المعهد الوطني الديمقراطي هو منظمة غير ربحية، غير حزبية وغير حكومية، تستجيب لتطلعات الشعوب في جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتهتم بتعزيزها. ويسعى المعهد منذ تأسيسه في عام1983 مع شركائه المحليين إلى دعم وتقوية المنظمات السياسية والمدنية، والعمليات الإنتخابية، وتعزيز مشاركة المواطنين، والإنفتاح والمساءلة داخل الحكومات. ومن خلال تكاتف جهود موظفيه والناشطين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة، يُقّرب هذا المعهد الأفراد والجماعات من بعضها البعض لتبادل الأفكار والمعارف والخبرات والتجارب. ويتعرف بالتالي الشركاء بشكل واسع على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكييفها مع إحتياجات بلدانهم. وتدعم المقاربة الدولية التي يعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني الرسالة التي مفادها أنه رغم عدم وجود نموذج ديمقراطي واحد، هناك بعض المبادئ الأساسية التي تتشارك فيها جميع الديمقراطيات. يتمسك عمل المعهد بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنه يدعم تطوير قنوات الإتصالات التي تؤطرها المؤسسات بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين ويعزز قدراتها على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. لمزيد من المعلومات حول المعهد، يرجى زيارة الموقع www.ndi.org

التمهيد

لقد مرت ستة أشهر على المهلة التي حددها المجلس الوطني التأسيسي لإتمام الدستور، والتي من شأنها أن تكون فاتحة للإنتخابات الوطنية ومؤشرا على إنتهاء المرحلة الحالية من الإنتقال السياسي في تونس. عبّر التونسيون في خضم هذه التأخيرات، التي ينظر إليها على أنها مدعومة من قبل السياسيين المهتمين فقط بمصالحهم الذاتية، على أنهم قلقون على توجه البلاد ومشوشون حول كيفية معالجة العملية السياسية لشواغلهم الأساسية.

عُقدت هذه الجولة من مجموعة أبحاث التركيز في أواخر أفريل سنة 2013، الذي يعتبر رمزيا الموعد النهائي لإتمام مشروع الدستور الذي قدمه رئيس المجلس الوطني التأسيسي، مصطفى بن جعفر. و بما أنه لم يتم إحترام هذا الموعد أيضا، ساد إحباط حاد من السياسيين غير المبالين أو القادرين على معالجة ما يعتبره المواطنون وضعا إقتصاديا بائسا. كثرت التوقعات بخصوص تطور عمل المجلس الوطني التأسيسي و المسؤولين المنتخبين بخصوص صياغة الدستور، وكذلك كثرت المخاوف من أن تكون مصداقية الإنتخابات الوطنية القادمة مهددة بسبب الأجواء السياسية المثيرة للجدل.

الهدف: من أجل تقديم معلومات موضوعية و حينية حول أولويات المواطنين ونظرتهم للعملية الانتقالية للقيادات السياسية والمدنية في تونس ، يجري المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) دراسات نوعية في العديد من المدن التونسية منذ شهر مارس 2011 وركّز المعهد الوطني الديمقراطي في الجولة السابعة لمجموعات التركيز على مواقف المواطنين من إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي ونتائجها، فضلا عن التوقعات للعام المقبل بما في ذلك إتمام الدستور و تنظيم الإنتخابات الوطنية. وتضمن الدراسة التي أُجريت خلال الفترة الممتدة بين 20الى 29 افريل 2013 مناقشات 12 مجموعة تركيز في أربعة مدن من مختلف أنحاء البلاد، وتعرضت للنقاط التالية:

- التأملات حول مدى تحقيق المرحلة الإنتقالية السياسية لتوقعات المواطنين.
- المواقف إزاء أدوار ومساهمات القادة السياسيين والأحزاب والإئتلافات.
- التوقعات حول مسار الإنتهاء من صياغة الدستور و الإتفاق على إطار عمل سياسي مستقبلي و إدارة الإنتخابات القادمة.

وقد تم استخدام نتائج هذه الدراسة لإبلاغ صانعي القرار في تونس– من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني– بمواقف وآراء المواطنين. كلّف المعهد ELKA" للإستشارات" بتنظيم الدراسة في أربع مدن من كامل أنحاء الجمهورية. وتتخصص شركة ELKA في القيام ببحوث سبر الآراء و التسويق وتعمل في تونس، وتمثل هذه الدراسة بالنسبة للمعهد الوطني الديمقراطي الجولةَ الثامنة في سلسلة متواصلة من بحوث سبر الآراء التي يجريها المعهد مند مارس 2011 بهدف تقديم تحليل لمواقف المواطن التونسي حيال تطور هذا الإنتقال.

أبحاث مجموعة التركيز: مجموعات التركيز هي طريقة بحث تعتمد المقابلاتَ المفتوحةَ الموجهة في إطار مجموعات يُسَيِّر النقاشات بين أفرادها وسيطٌ يتَّبع توجيهات مُعَدَّة سلفا. ويتمثّل الهدف من أبحاث مجموعات التركيز في فهم مواقف وآراء وتجارب المشاركين الذين يتم اختيارهم للمشاركة في هذه العملية. وتُعتَبر مجموعات التركيز مفيدةً بشكل خاص في الحصول على فهم أكبر للدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء ردود أفعال المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، يُمكّن هذا النوع من طرق البحث المشاركينَ من تبادل الأفكار - وبذلك ينكشف فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء الآراء التي يعبّرون عنها - والتي قد لا تظهر في المقابلات المتعمقة مع الأفراد أو في الدراسات الكمية. وتدور مناقشات مجموعات التركيز بين عدد صغير من المشاركين يتراوح عادة بين 8 و 12 فردا في المجموعة الواحدة. ومع ذلك، قد تكون المجموعات أصغر أو أكبر قليلا من العدد المثالي، حسب الحالة. فعلى سبيل المثال، قد تستفيد الدراسة مع مجموعة نسائية في منطقة معزولةٍ من أن تكون أكبر عددا بسبب وجود إحتمال كبير أن ترفض واحدة أو أكثر من المُشارِكَاتِ التحدّثَ مطوّلاً، حتى مع وجود ضغط من الوسيط. ومن خلال المناقشات المفتوحة المُوَجَّهة، تُمكّن مجموعاتُ التركيز صانعي القرار من فهم الدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء آراء المشاركين. كما تمثل نتائج مجموعات التركيز صورةً تعكس الآراء زمن إجراء البحث. وبالنظر إلى ديناميكية العملية الانتقالية في تونس، فإن الرأي العام في تغيّر مستمر يحاكي ردود أفعال المواطنين بالنسبة للأحداث الجارية. لذلك فإن الإستنتاجات من هذا التقرير لا تمثل سوى الآراء التي عبّر عنها المواطنون في فترة إجراء الأبحاث في أواخر أفريل 2013.

المنهجية :نظم المعهد الوطني الديمقراطي في الفترة الممتدة من 20 الى 29 افريل 2013، 12 مجموعة تركيز مع 117 مشاركاً في أربع مدن في مختلف أنحاء تونس و هي ؛ تونس و نابل و صفاقس وقفصة. وقد تم اختيار المدن المُستهدفةَ على أساس حجم سكانها، و ثقلها الاقتصادي و موقعها الجغرافي و أنماط التصويت في انتخابات 2011 . وللحصول على وجهات نظر شريحة واسعة من المجتمع التونسي حدد المعهد الوطني الديمقراطي ثلاث مجموعات ديمغرافية مختلفة لكل موقع : 1) مجموعة مختلطة من الشباب (تتراوح أعمارهم بين 24-35 سنة) ؛ 2) مجموعة من النساء فوق سن 35 عاما؛ و 3) مجموعة من الرجال فوق سن 35 عاما. وتضم كل مجموعة بين 9 و 12مشتركاً. أما التقسيم حسب الجنس فكان 46 بالمائة رجال و 54 في بالمائة نساء. وقد تم إختيار المشاركين وإعادة فرزهم لضمان التكافؤ بين الجنسين وتمثيل مختلف الأحياء، والخلفيات الإجتماعية والإقتصادية، ومستويات التعليم ومختلف المهن.

مجموعة العمل والإعدادات اللوجستية: كلّف المعهد "ELKA للإستشارات" بتنظيم الدراسة في أربع مدن من كامل أنحاء الجمهورية. كان الوسيط الذي أشرف على جميع مجموعات التركيز مواطنا تونسيا درّبه كل من المعهد الديمقراطي الوطني(NDI) و ELKA على تقنيات الوساطة. وأعتُمدت اللهجة التونسية كلغة حوار في كافة المجموعات كما تم إعداد نص الحوار باللغتين العربية والإنكليزية.

مواقع الدراسة: أُجريت مجموعات التركيز الإثني عشر المذكورة في هذا التقرير في أربعة مواقع من البلاد التونسية: تونس الكبرى ونابل و صفاقس و قفصة (انظر للخريطة في هذا القسم). و كانت المواقع

المختارة لهذه الدراسة مناطق حضرية أو شبه حضرية. وقد تم إختيار تونس الكبرى لأنها تشمل العاصمة و أكبر مدينة هي تونس و المناطق المجاورة, وهي تعد المركز الوطني للمؤسسات العمومية و التجارة و السياحة. وقد تم إختيار نابل وصفاقس لأنهما تمثلان ليس فقط مراكز سكانية كثيفة، بل أيضا الولايتين (بالإضافة إلى تونس) اللتان تم تقسيمهما إلى دائرتين إنتخابيتين في عام 2011، ويرجع ذلك إلى الأهمية الديموغرافية. و يعتقد سكان قفصة، التي تعد موقع الإضرابات المستمرة والمعارضة العامة للحكومة، التي يعود تاريخها إلى عام 2008، أن منطقتهم مهملة خاصة من قبل الحكومة المركزية. و في مختلف الحالات تم إختيار أماكن مناسبة لإجراء جلسات المناقشة لضمان خصوصية المشاركين و مساحة كافية للمراقبة المباشرة من قبل موظفي المعهد الوطني الديمقراطي.

التأثير الخارجي: يتم في جميع الحالات، بذل كل جهد ممكن لضمان عدم ممارسة أي تأثير لا مُسوِّغَ له على المشاركين في المجموعات. لا يتم الإفصاح عن التوجيهات المُعتمدة في إدارة النقاش في مجموعات التركيز للسلطات المحلية قبل إنطلاق نقاشات المجموعة. ولم تُظهر هذه الدراسة أي حالة تكون فيها نتائج مجموعة واحدة أو أكثر مختلفة جذريا عن نتائج المجموعات مجتمعة، مما يعني أنه لم يكن لأي تأثير محلي وَقع على هذه الدراسة في حالة حدوثه.

خريطة تونس

One World Nations Online جانفي، 2012

موجز تنفيذي

يستطلع هذا التقرير الرأي العام في تونس في أواخر أفريل 2013 و يدرس، عبر 12 مجموعة تركيز مع 117 مشاركا تونسيا، مواقف المواطنين التونسيين ومخاوفهم بشأن تقدم عملية صياغة دستور البلاد، ودور المؤسسات السياسية، والتوقعات للإنتخابات المقبلة. كما هو الحال مع جميع دراسات استطلاعات الرأي التي يقوم بها المعهد الوطني الديمقراطي، سُئل المشاركون حول وجهات نظرهم بشأن الأحزاب السياسية و أداء المؤسسات الحاكمة، والأمن، والقضايا ذات الإهتمام العام. ويمكن الإطلاع على ملخص للنتائج الرئيسية أدناه. وترد تفاصيل النتائج الكاملة، مع إقتباسات مختارة من المشاركين، في مقطع النتائج الرئيسية لهذا التقرير.

I. التوجُّه الوطني

عبّر التونسيين بعد مرور ستة أشهر عن الموعد النهائي الذي حدده المجلس الوطني التأسيسي لاستكمال الدستور، و الذي من شأنه أن يكون فاتحة للإنتخابات الوطنية ومؤشرا على إنتهاء المرحلة الحالية من التحول السياسي، عن قلقهم بشأن إلتزام الساسة بأداء واجبهم الوطني. لذلك يشعر أغلبية المشاركون أن البلاد تسير في الإتجاه الخاطئ مستشهدين بالعديد من العوامل المساهمة، وأبرزها تزايد الإستقطاب السياسي. كما أعربوا في كثير من الأحيان عن يأسهم من الوضع الإقتصادي في البلاد، والذي يُنظر إليه على أنه في مزيد من التدهور مقارنة بالعام الماضي.

يساهم إرتفاع تكلفة المعيشة و معدلات البطالة من الإستمرار في تأجيج الشعور بالإرهاق مع ما يعتبره المواطنين فوضى وعدم إستقرار. كما لاحظت الأغلبية الساحقة من المشاركين أن تكلفة السلع الأساسية قد إرتفعت في العام الماضي إلى درجة أن الأسر أصبحت تكافح من أجل تغطية نفقاتها. لذلك اعتبروا أن، التحسين في عمليات جمع القمامة، وتطبيق قوانين المرور، والتقيد بالأسعار التي وضعتها الحكومة للمواد الغذائية الأساسية، من سبل التصدي للشعور بالفوضى في الحياة العامة.

تُسهم حرية التعبير، التي عادة ما يُشار إليها على أنها الإنجاز الرئيسي ل"الثورة"، في الشعور بالضيق. يرى المشاركون أن النقاش لمجرد النقاش ليس كافيا؛ فهم بحاجة لإتخاذ إجراءات حاسمة. و لهذا السبب، أعربوا عن قلقهم بشأن التبادل المستمر للآراء السياسية، سواء من خلال برامج المناظرات التلفزية أو في التفاعلات اليومية.

II. أوليات المواطن

تتمثل الأولوية الرئيسية للمشاركين في خلق فرص العمل والتنمية الإقتصادية وذلك للتخفيف من إرتفاع تكاليف المعيشة ، بغض النظر عن الجنس أو الجغرافيا. يرى المستجوبون أن الجهود التي تبذلها الحكومة والمستثمرين الخواص لخلق فرص عمل محدودة للغاية وغير متناسبة وتميز شرائح معينة من السكان. كما

يعتبر عدم وجود خارطة طريق نهائية للإنتخابات المقبلة رمزا لعدم إحراز تقدم سياسي لمعالجة الوضع الإقتصادي، مما يسهم في الشعور باليأس.

يرى المواطنون أن الشعور بالأمان الشخصي داخل المجتمعات المحلية قد تحسن قليلا، لكنهم يريدون من قوات الأمن معالجة القضايا الوطنية الأوسع نطاقا. كما ينسب المشاركون التضامن المجتمعي إلى الشعور الأكبر بالأمان في أحيائهم، رغم أن المرأة لا تزال تواجه مشاكل التحرش اللفظي بالإضافة إلى الشائعات العامة عن الإعتداء الجسدي ضد النساء الأخريات. كما يعتقد المشاركون أن الحكومة لا تتخذ إجراءات كافية لفرض النظام العام مما نتج عنه، من بين أمور أخرى، زيادة شعور الجماعات السلفية بالحصانة بإعتبار عدم تعرضها للعقاب.

يعترف العديد من المشاركين أن المسؤولية الفردية مهمة في خلق تغيير إيجابي، ولكنهم يريدون رؤية المزيد من الإنسجام الإجتماعي. يشير التونسيون منذ إنتخابات عام 2011، إلى ضرورة "تغيير العقليات" من أجل التوصل إلى مجتمع أكثر تسامحا يستوعب آراء متباينة في ديمقراطية جديدة. و ربط المشاركون على نحو متزايد هذه العقلية بسلوكهم، معربين عن شعور جديد بالمسؤولية الشخصية في إحداث التغيير الإيجابي والإعتراف بأن التحسينات الإجتماعية والإقتصادية التي يسعون لتحقيقها لن تحدث إلا من خلال العمل الجاد

.

III. المسار الدستوري

يعتقد مشاركو مجموعات التركيز أن جهود الإتصال العامة للمجلس، بما في ذلك 'عملية الحوار الوطني' لتقديم المسودة الثالثة للدستور، غير كافية وأدت إلى تضاؤل الثقة في المسؤولين المنتخبين. عند سؤالهم عن العملية الدستورية، يستشهد غالبية المشاركين بقلة التشاور مع المواطنين و نقص المحاولات الحقيقية لتبسيط المصطلحات القانونية المعقدة لعامة الشعب. كما يشيرون إلى الزيادات في الرواتب والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي و التي ساهمت في إنعدام الثقة.

على الرغم من الإعتراف بأن المطلوب لوضع اللمسات الأخيرة لمشروع الدستور يتمثل في الإرادة السياسية القوية ، فإن المواطنين يفضلون أن يقوم القادة بوضع حد للمرحلة الإنتقالية الحالية في أقرب وقت ممكن. يفضل المشاركين إنتهاء الفترة التأسيسية، قبل نهاية عام 2013، لإجراء الإنتخابات الوطنية التي من شأنها أن تفرز حكومة ذات تفويض على مدى أطول لمعالجة المشاغل الإقتصادية والإجتماعية العاجلة. كما يعتبرون عدم وجود إتفاق سياسي بشأن الجوانب الرئيسية للدستور، عائقا للتقدم الذي هم بحاجة شديدة له.

هناك وجهات نظر متباينة بشأن الكيفية التي ينبغي أن تُقسم بها سلطات الدولة في الدستور مع وعي محدود بالإنعكاسات العملية لمختلف النماذج. لم تظهر من ردود المشاركين أي إتجاه واضح نحو تفضيل للنظام الرئاسي أو البرلماني . و قد تم ذُكر "النظام المختلط" بإستمرار كوسيلة لتحقيق التوازن بين القوى

على الرغم من أن قلة منهم إستطاعت أن تتجاوز العموميات عند وصفها لكيفية تطبيق هذا النظام. و بدلا من إظهار الفهم للأطر السياسية المختلفة، ركز غالبية المشاركين على الصفات القيادية مثل الكاريزما والقدرة على الحكم بعدل وبحزم.

يستمر التفضيل القوي للإستفتاء الشعبي على الدستور، على الرغم من بعض الشكوك بشأن ما إذا كان سيزيد من بطء التقدم السياسي. يدعم المشاركون الإستفتاء لسببين: لإظهار تصويت حجب الثقة ضد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي و "لتكون لدينا كلمة" في مضمون الدستور. عبرت أقلية عن قلقها إزاء النتائج المحتملة للإستفتاء الذي سيمنع المشروع من المرور، فضلا عن المخاوف بشأن غياب الترتيبات المالية واللوجستية لتسهيل شفافية العملية.

IV. المشهد السياسي

مرارة وخيبة أمل عميقة من السياسيين تؤجج إنعدام الثقة والإنشغال بتوجه البلاد. كما تؤجج، الوعود الإنتخابية غير المتحققة و غياب الرؤية القيادية المُرغِمة للتوافق السياسي، شعور المواطنين بالإحباط من القادة السياسيين.

يريد المواطنون من الأحزاب السياسية توفير حلول حقيقية مُقترنة بإعتذارات صادقة على هذه النقائص. على الرغم من أن معظم المشاركين يكنون نظرة سلبية تجاه السياسيين، إلا أنهم يريدون رؤية لفتة نزيهة للعموم للإعتراف بالخطأ والفشل كخطوة إيجابية لإعادة بناء الثقة مع جمهور الناخبين.

بينما يعتبر بروز السياسات الإئتلافية تطورا ديمقراطيا سليما، إلا أن إنعدام البرامج المتناسقة و التواصل يخلق الإضطراب حول توجه البلاد. لايزال الشعور بالإحباط قائما تجاه الترويكا الحاكمة والتحالفات بما في ذلك الجبهة الشعبية و الإتحاد من أجل تونس بسبب عدم تقديمهم لبرامج مقنعة في نظر المشاركين.

ينقسم المشاركون بقوة حول مسألة الإنتخابات الرئاسية القادمة لتونس. بينما تم ذكر الباجي قايد السبسي رئيس حركة نداء تونس كمترشح في أغلب المرات، تبقى نسبة هامة من المشاركين غير محددة و غير مقتنعة بالقادة السياسيين الذين أبدوا إهتماما بالمنصب أو ذكروا كمترشحين بارزين.

V. الإنتخابات وثقة الناخبين

يغذي الإلتباس حول المعالم السياسية والتقنية لتنظيم الإنتخابات المقبلة، الشكوك حول توقيت ومصداقية التصويت المقبل في تونس. و يسبب التأخير في عملية إختيار أعضاء هيئة إدارة الإنتخابات المقبلة (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،) وعدم وجود توافق في الآراء بين الأطراف السياسية الرئيسية على موعد و إطار الانتخابات قلق المشاركين، وهو ما يجعلهم يصرون على أهمية إجراء الإنتخابات في عام 2013.

يشير سواء أولئك الذين يشعرون بخيبة أمل منجرة عن خياراتهم في الإنتخابات الماضية، وأولئك الذين إختاروا الإمتناع عن التصويت في عام 2011 إلى وجود نية قوية للتصويت في الإنتخابات المقبلة. و يمثل الحكم على الأحزاب في صناديق الاقتراع أولوية الناخبين لعام 2011. يعتبر المشاركون الذين لم يشاركوا في عام 2011 نتيجة لسوء فهم العملية أو بسبب الإمتناع المتعمد، الإنتخابات الوطنية المقبلة بمثابة فرصة كبيرة للتعبير عن آرائهم.

يتوقع التونسيون مخالفات إنتخابية بما في ذلك العنف بين الأحزاب السياسية وشراء الأصوات. كما يعتبر المشاركون موت شكري بلعيد بداية إتجاه محتمل لعنف ذو دوافع سياسية٠ و هناك أيضا قلق واسع النطاق من إمكانية عدم تقبل نتائج الإنتخابات من طرف الأحزاب التي يمكن أن لا تحقق النتائج المرجوة و هو ما يثير تساؤلات أخرى حول العملية.

VI. دور المرأة في السياسة

لدى المشاركون وجهات نظر متباينة حول النساء السياسيات حاليا لكنهم أعربوا عموما عن وجهة نظر إيجابية على الآثار المترتبة عن تواجد المرأة بعدد أكبر في السياسة. كثيرا ما تم ذكر مية الجريبي وراضية النصراوي[1] كنساء مساهمات في العملية السياسية بطريقة إيجابية ٠بإستثناء هذه المجموعة و مع عدد محدود من الأفراد الآخرين، يُنظر للمرأة في المجلس الوطني التأسيسي على أنها لا شيء فهي مجرد نافذة تستعملها الأحزاب الذين كلفوا حسب القانون الإنتخابي 2011 بإحترام المساواة بين الجنسين على القوائم٠ كثيرا ما يعتقد المشاركون على الرغم من هذه المخاوف، أن المزيد من النساء في السياسة من شأنه أن يؤدي الى سياسة أكثر إلماما وصنع قرار أكثر كفاءة.

عبرت النساء عن ترددهن من أن يصبحن أكثر إنخراطا في السياسة٠ فالذين يفكرن في دخول السياسة لديهن مخاوف بشأن صورتهن وبشأن السياسة التي يعتبرنها **"لعبة الرجال."** يبرر البعض الآخر عدم إهتمامهن بالحجة القائلة بأن القيم الثقافية تدعم مكانة المرأة في المنزل، وأنه من الأسهل للرجال تحقيق التوازن بين أولويات العمل والحياة الشخصية

٠

VII. الشباب و النشاط السياسي

يتوافق جميع المشاركون حول ضرورة تشجيع الشباب التونسي على المشاركة في الحياة السياسية ولكن ليس في المناصب القيادية٠ يتفق جميع المشاركون تقريبا بغض النظر عن الجنس أو العمر أو المنطقة، أو الخلفية الاجتماعية، أن الشباب ليسوا على إستعداد لتولي مناصب قيادية والمساهمة في صنع القرار. ويشير المشاركون إلى الدور الأساسي الذي لعبه الشباب في عملية التحول السياسي ولكنه يصعب رؤية هذه المساهمات مترجمة إلى الساحة السياسية.

[1] ناشطة حقوقية مشهورة و زوجة زعيم "الجبهة الشعبية" حمه الهمامي

النتائج الرئيسية

تعد هذه الدراسة على حد سواء، مواصلة للبحوث السابقة التي أجراها المعهد لإستكشاف آراء المواطنين حول الإنتقال السياسي في تونس منذ جانفي 2011 وبأثر رجعي على المواقف المتغيرة في السنة منذ إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011. أجرى المعهد الوطني الديمقراطي 12 مجموعة تركيز مع 117 مشاركا في عدد من ولايات الجمهورية التونسية في أواخر أفريل 2013 لتحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر على تقييم المواطنين لعملية الإنتقال، وترد أدناه تفاصيل النتائج التي تم إستخلاصها من تعليقات المشاركين.

I. التوجّه الوطني

يعتقد غالبية المشاركين في مجموعات التركيز، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإقامة أو الوضع الاقتصادي، أن البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ. و يضع المشاركون اللوم على الحكومة والسياسيين بشكل عام عن التأخير في العملية الدستورية، والتي أسهمت في تأجيل الإنتخابات الوطنية التي يعتقد الكثيرون أنها سوف تنتج حكومة ذات ولاية طويلة الأجل لمعالجة الأولويات اليومية للمواطنين.

"أجد أنه من الصعب أن نحلم بمستقبل أفضل. فالوضع لدينا معقد جدا، ينبغي على الذين في السلطة (أو يسعون لها) أن يركزوا على مصلحة البلاد قبل مصالحهم الخاصة." (أنثى، صفاقس، 30 سنة، طالبة)

"قالوا لنا ان هذه الحكومة ستستمر لمدة سنة واحدة. نحن لا نعرف ما إذا كان بقاءهم لفترة أطول له شرعية قانونية أم لا . يقولون أنهم يعملون على كتابة الدستور، ولكنني بصراحة لا أفهم لماذا كل هذه التأخيرات. نحن بحاجة إلى إنتخابات فقد حان وقت التغيير ". (ذكر، قفصة، 39 سنة، يشتغل)

"على الرغم من إجهاد الثورة، إلا أننا كنا متفائلين. ولكن الآن في عام 2013، نشعر بخيبة أمل إزاء الدستور وما نراه من شجارات في المجلس. فمستقبلنا ليس واضحا ". (ذكر، نابل، 35 سنة، يشتغل)

"لماذا لا يتحدث رئيس الحكومة للناس؟ نفس الشيء يمكن أن يُقال عن المجلس الوطني التأسيسي. مشكلتنا الآن هي أن البلد يحكمها إثنين من السياسيين المتقدمين في السن [راشد] الغنوشي و[الباجي قائد] السبسي. ليس لدي أي شيء ضد أي منهما، ولكن من الواضح أنهما يركزان فقط على مصالحهم الخاصة ". (ذكر، نابل، 35 سنة، يشتغل)

"على الرغم من أنني لا أشعر أن الحكومة صادقة، في الوقت نفسه، فإن المعارضة لا تفعل شيء غير مهاجمة الترويكا [الإئتلاف الحاكم]. لا يمكن الثقة بأي منهما. لقد فقدنا ثقتنا في إهتمام السياسيين بالبلاد. "(أنثى، قفصة، 36 سنة، تشتغل)

عبّر المشاركون من جميع الفئات عندما سئلوا عن المسؤول عن إتجاه البلاد، أن كلاّ من الحكومة والمواطنين في حاجة للمساءلة. **من أجل تحسين الوضع، يجب على القيادة السياسية والمواطنين الجمع بين الإلتزام الواضح و الوطنية مع العمل الجاد.**

"الرحمة وحب الوطن، هذا كل ما أريده من السياسيين. فقد تعبت من الأكاذيب." (أنثى، تونس، 62 سنة، تشتغل)

"يمكن لتونس أن تحقق تحسينات حقيقية إذا إحتل المناصب الهامة أشخاص أكفاء. لو كنا أكثر وطنية، لكانت الأمور أفضل." (ذكر، تونس، 54 سنة، يشتغل)

"نحن بحاجة إلى مسائلة الوزراء [و] لنعلم أن اللحى لا تعني الإرهاب والمرأة التي ترتدي تنورة قصيرة محترمة. يجب أن يُحكم على التونسيين من حيث العقل، وليس الملابس. نحن بحاجة إلى أن نضع جانبا كل هها السخافات و أن نعمل بجد." (ذكر، صفاقس، 28 سنة، يشتغل)

"ترتبط الثروة بإرادة الله. فالإيمان والإعتماد على الله هو الأهم. لو نعمل بجد ونعتمد على مشيئة الله، كل شيء سوف يتحسن. لا يجب علينا فقط التفكير في إمتلاك سيارة لأنفسنا، بل ينبغي أن نركز على مستقبل البلاد." (ذكر، نابل، 27 سنة، يشتغل).

"أنا واقعية. تونس ليست دولة غنية، و لدينا موارد محدودة بالإضافة إلى الكثير من الجهل بالسياسة. أنا لا أريد الإستماع إلى الراديو بعد الآن، لمجرد الإستماع إلى شجار السياسيين. لدينا جميعا القدرة على تغيير أوضاعنا. لدي شهادة، وأحاول العمل من المنزل لمساعدة عائلتي. نحن بحاجة الى مزيد من الناس الذين يتخذون هذا النوع من المسؤولية ".(أنثى، صفاقس، 35 سنة، تشتغل)

"الجميع بحاجة لتحمل المسؤولية والتذكر أننا جميعا تونسيون. نحن بحاجة إلى العمل أكثر، فالكسل الذي نراه الآن لن يحسن شيئا. "(ذكر، نابل، 35 سنة، يشتغل)

يرى التونسيون أن المقدرة الشرائية قد إنخفضت بشكل كبير، و نسق البطالة في إرتفاع منذ نفس الفترة من العام الماضي. لم يتم تعديل الرواتب على نحو كاف لمراعاة التضخم. يعتبر المشاركون أن خطط التوظيف التي تنتهجها الحكومة و القطاع الخاص غير كافية، مما يسهم في تفشي الشعور باليأس.

"يجب تحسين المقدرة الشرائية حتى نتمكن من العيش بشكل مريح. أتمنى لو كان لزوجي وظيفة أفضل، لنتمكن من تربية أولادنا بشكل جيد. نحن بحاجة للأمن، وليس فقط في الشوارع، بل أيضا في المنازل. فنحن نشعر بإنعدام الأمان في جميع جوانب الحياة. "(أنثى، نابل، 31 سنة، تشتغل)

"لقد كثرت السرقات اليوم بسبب وزارة التجارة [ينظر إليها على أنها المسؤولة عن تحديد الأسعار]. تستمر أسعار السلع في الزيادة، الأمر الذي يجبر الناس على السرقة. يجب أن نأكل. "(ذكر، قفصة، 37 سنة، يشتغل)

"أولويتي هي أن أمتلك منزلا . إيجار منزلي زاد من 220 دينار إلى 250 دينار شهريا. في العام الماضي تمكنت من العيش، لكن 2013 هو أكثر صعوبة." (ذكر، نابل، 69 سنة، متقاعد)

"أنا أعيش في فقر. على الرغم من أن أمي وأبي على قيد الحياة، إلا أنني أشعر بالوحدة التامة فأنا معزول. سئمت من هذا الوضع. آمل أن يعيش التونسيين و لو ليوم واحد في الرخاء والسلام. " (ذكر، تونس، 25 سنة، يشتغل)

"كنت أستطيع، في العام الماضي، شراء دجاجاتين أو ثلاث في الأسبوع لعائلتي. لأن سعر الواحدة كان بخمسة دنانير وأصبح الآن بتسعة. وهذه مشكلة كبيرة بالنسبة لشخص مثلي يحاول إعالة أسرته." (ذكر، قفصة، 39 سنة، يشتغل)

إنعدام الأمن الاقتصادي، وعدم الكفاءة الإدارية، والمخاوف إزاء إستمرار الرشوة لتسهيل الطلبات من الإدارة العمومية تؤجج الشعور بالتعب مع ما يراه المواطنون من فوضى وعدم إستقرار.

"أشعر أني مرهقة. أركض وراء الإجراءات الإدارية، وأحاول أن أبقي أطفالي آمنين، كما أحاول أن أكسب إحترام الغرباء ولكن دون جدوى. لو يخشى الساسة الله، قد تتغير الأمور. أينما ذهبت أجد الناس الأنانيين الذين يفكرون فقط في مصالحهم الخاصة." (أنثى، نابل، 45 سنة، تشتغل)

"كانت تونس في الماضي، مدينة ساحرة. عندما كنت طالبة، كنت أذهب وسط المدينة، وكنا نعتز بالحياة الطيبة. الآن أصبحت أتجنب شارع بورقيبة لأنه فوضوي جدا." (أنثى، تونس، 65 سنة، ربة منزل)

"كلما زادت نسبة البطالة، زادت نسبة اللصوص. أجور منخفضة للغاية، الحال نفسه من المعلم إلى ضابط الشرطة. كلهم مضطرين لأخذ الرشوة من أجل البقاء على قيد الحياة وكلهم لا يقومون بعملهم بشكل صحيح. " (ذكر، نابل، 29، يشتغل)

"أعتقد أن الثورة أحدثت حالة من الفوضى. الفقير هو الخاسر الكبير بالطبع . أكسب 400 دينار كل شهروكان هذا يكفي للعيش بشكل مريح في الماضي، ولكن اليوم أنا أكافح من أجل البقاء على قيد الحياة." (ذكر، صفاقس، 45 سنة، يشتغل)

"أنا مدرسة، أستطيع ان أقول لكم أننا نعيش في حالة الفوضى الكاملة. فالشباب لا يكنون الإحترام لا لأنفسهم و لا للآخرين. يتعين علينا بذل قصارى جهدنا لكي لا نؤذي بعضنا البعض." (أنثى ، تونس، 50 سنة، تشتغل)

"لقد إنتظرنا لمدة عامين. كيف تم صرف ميزانية سنة 2011 و 2012 ؟ والآن نحن في سنة 2013، و لم نرى أي تحسن في قفصة. " (أنثى، قفصة، 36 سنة، تشتغل)

"ليس هناك تحكم في الأسعار. لا أحد يوجد لحمايتك من البقالين الذين لا يحترمون أوامر الحكومة لخفض الأسعار." (ذكر، نابل، 51 سنة، يشتغل)

يشار على الدوام إلى حرية التعبير على أنها الإنجاز الرئيسي ل"الثورة" وذلك في جميع بحوث المعهد الوطني الديمقراطي منذ عام 2011، لكن الآن ينظر إليها على أنها قد ساهمت في حالة الجمود السياسي و زيادة الشعور بالضيق.

"أنا لا أريد أن أسمع بعد الآن الأخبارعن الإضرابات، أو أن الناس قد قطعوا الطريق إحتجاجا، أو أن نواب المجلس الوطني التأسيسي يتشجارون مرة أخرى. أود أن أستيقظ وأجد أن البلد قد عاد إلى العمل، وتوقف كل هذا الجدل. "(ذكر، قفصة، 36 سنة، يشتغل)

"الآن يمكن سماع كل الأحداث في الأخبار، حتى ما كانت وجبة الرئيس على العشاء! وهذا له مزايا كما له عيوب. فتوقعات الناس عالية جدا، ووسائل الإعلام تؤجج هذا. "(أنثى، قفصة، 37 سنة، تشتغل)

"يسير الشباب في الإتجاه الصحيح. هناك شباب مبدعين و مبتكرين، كالمدونين والفنانين ومغني الراب الذين لم يوقفوا أعمالهم الفنية على الرغم من التهديدات بالسجن." (ذكر، صفاقس، 28 سنة، عاطل عن العمل)

"وسائل الإعلام الآن قادرة على بث ما تشاء، و لكن هناك أشياء تضر بالقيم العائلية التقليدية التونسية. فوسائل الإعلام لديها الحق في العمل بحرية تامة، ولكن ينبغي إحترام حدود معينة." (ذكر، تونس، 38 سنة، يشتغل)

"بعد ثورة قامت على أساس الكرامة والحرية، وما إلى ذلك، فمن الطبيعي أن نتوقع إزدهار المجتمع المدني. المشكلة الآن أن هناك الكثير من الأصوات، و هذا يبعث على الحيرة." (ذكر، قفصة، 37 سنة، يشتغل)

"حرية التعبير؟ لقد عبر شكري بلعيد عن رأيه بكل حرية فقتل. كتبت مجموعة من الناس على الجدار في قابس "حرية التعبير" فاعتقلت. هل من أجل هذا قامت الثورة؟" (ذكر، قفصة، 28 سنة، يشتغل)

"يتصرف الناس بطريقة فوضوية بسبب ما يرونه على شاشة التلفزيون. تحد وسائل الإعلام من الثقة بين الشعب والشرطة." (أنثى، نابل، 34 سنة، تشتغل)

II. أولويات المواطن

عندما يُطلب من المشاركين في مجموعات التركيز تحديد القضايا الأكثر أهمية لهم ولأسرهم، يذكر جميعهم الإقتصاد كشغلهم الشاغل. ساهم، إرتفاع تكاليف المواد الغذائية والخدمات الأساسية خلال العام الماضي، في تخوف المشاركين بشأن تدهور مستويات عيش أسرهم• في بعض الحالات، تقود المصاعب الإقتصادية إلى اللجوء إلى السوق السوداء والتهريب كمصدر للبضائع الأقل تكلفة.

"خلال عهد بن علي، كان لدينا أمن وسلام. صحيح أني أفتقد تلك الأيام، لكن الأمن لن يطعمني. أريد أن آكل، أريد أن أعمل." (ذكر، قفصة، 35 سنة، عاطل عن العمل)

" الوظيفة تمنحك الأمل. أهم شيء في الحياة هو الإستقلال الإقتصادي والكرامة." (ذكر، تونس، 25 سنة، يشتغل)

"غلاء إستهلاك الماء والكهرباء. لا أستطيع حتى شراء بعض الفاكهة، فسعر الكيلو الواحد من التفاح يبلغ خمسة دنانير. لم نعد نستطيع تغطية النفقات، وخصوصا عندما يكون لديك عائلة كبيرة. "(أنثى، تونس، 47 سنة، ربة منزل)

"أنا ضد التهريب، ولكن إذا لم يكن هناك منتجات باهظة الثمن، لما حدث هذا؟ اللتر من الوقود حاليا ب 1.4 دينار فالأفضل بالنسبة لي أن أدفع 0.9 دينار، بطبيعة الحال، لذلك أنا أفعل ما يجب علي فعله." (ذكر، قفصة، 30، عاطل عن العمل)

"أنا أبيع التبغ في كشك، لذلك أرى الكثير من رجال الشرطة كل يوم. إنهم يعانون، ويقولون إن رواتبهم لا تعادل المخاطر التي يتعرضون لها. فهم لا يستطيعون تغطية نفقاتهم، لذلك يلجئون لشراء الأشياء عن طريق القروض." (ذكر، صفاقس، 42 سنة، يشتغل)

"تم حظر إنتاج الفسفاط و السياحة إنتهت. نحن بحاجة إلى برنامج إقتصادي واضح لهذا البلد على وجه السرعة، يكفينا فوضى!" (ذكر، قفصة، 27 سنة، يشتغل)

يرى المشاركون أن المجتمعات المتماسكة هي السبب الرئيسي لتحسين وضع الأمن الشخصي. مع ذلك لا يزال هناك تفضيل قوي لأن تقوم الحكومة بمعالجة قضايا الأمن القومي، وتسليط الضوء على الحاجة للإصلاح المستمر لسلك الأمن وإتخاذ تدابير أقوى ضد الجماعات المتطرفة.

"لدي رسالة للحكومة: الرجاء التركيز على مصلحة الشعب. فالأسعار مرتفعة جدا، و الأمنيين مترددين في أداء وظائفهم." (ذكر، صفاقس، 60 سنة، متقاعد)

"الحي الذي أسكن فيه آمن لأن الجميع يحمون بعضهم البعض ويحافظون على أمن كل واحد منّا. كم كنت أتمنى لو كان البلد بأسره كحينا." (أنثى، قفصة، 28 سنة، طالبة)

"لقد كانت تركة العلاقة بين الشرطة والمواطنين على مدى السنوات ال 60 الماضية تتميز بالقمع. اليوم يصرّ المواطنون على الأمن. تحتاج الشرطة إلى التكيف مع البيئة الديمقراطية الجديدة، حيث من المفروض عليها حماية المواطنين، وليس فقط الدولة. "(ذكر، صفاقس، 55 سنة، يشتغل)

"أصر على أن تقوم الحكومة بضمان الأمن. لدينا جيش وقوات الشرطة، وسجون للصوص ...ينبغي أن تتمثل الأولوية الأولى للحكومة في توفير الأمن من خلال تنفيذ القوانين. يخاف رجال الأمن من اللصوص، لذلك يتجنبون الدوريات الليلية." (أنثى، صفاقس، 59 سنة، تشتغل)

"يجب فرض النظام. فاللون الأحمر يعني التوقف! أرى شرطة المرور كل يوم، لكنهم يقفون فقط على جانب الطريق. يجب أن يتعلم الناس كيفية التصرف والفهم ، فهناك عواقب وخيمة إذا لم يفعلوا ذلك." (ذكر، نابل، 30 سنة، يشتغل)

"تحتاج الحكومة للتعامل مع السلفيين الذين يخلقون الفوضى. لقد رأينا الغنوشي معهم. تعرف الحكومة مدى خطورتهم وكيف ستؤثر سلبا حالة عدم الإستقرار هذه على السياحة. هم بحاجة لفرض النظام والقانون على الجميع." (أنثى، صفاقس، 59 سنة، تشتغل)

المزيد من التسامح والوئام الإجتماعي له أهمية كبيرة. في حين يرى المشاركون الحكومة والأحزاب السياسية مسؤولة عن الترويج لهذه القيم في المجتمع، فإنهم يقرون أيضا بالمسؤولية الشخصية لإحداث التغيير، والذي سوف يتطلب العمل الجاد من جانب الجميع.

"الآن الجميع أحرار في فعل ما يريدون. أنا حرة إن أردت أن أتحجب، إذا كنت لا أريد، ليست هناك مشكلة. الآن تسمح الحكومة للناس أن يفعلوا ما يريدون في حياتهم الشخصية، وهذا يمثل تحسنا بالنسبة لي." (أنثى، صفاقس، 58 سنة، متقاعدة)

"يجب أن تتغير الطريقة التي ينظر ويتصرف بها الرجال تجاه المرأة في الشارع. ينبغي أن يعتبروننا أخواتهم. علينا جميعا أن نحاول أن يكون لنا عقليات 'نظيفة." (أنثى، تونس، 31 سنة، تشتغل)

"كانت هناك ثورة ضد الظلم. الآن لدينا سوء فهم للحرية. الناس بحاجة إلى فهم أنهم مسؤولون عن العمل الجاد من أجل صالح البلاد." (أنثى، نابل، 47 سنة، تشتغل)

"في المروج [ضاحية تونس الجنوبية] الآن، كل شيء يغلق بعد 8:00 مساء. فالجميع يخاف من بعضهم البعض. هذا ليس بجيد، يجب أن نخاف الله فقط وأن نعيش في وئام." (أنثى، تونس، 28 سنة، عاطلة عن العمل)

III. المسار الدستوري

ستة أشهر منذ الموعد النهائي الأصلي لإتمام الدستور، تستمر الآراء المتباينة على أهمية الوثيقة التأسيسية والعملية التي تمت صياغتها بها. يشعر أولئك الذين يعتقدون أن الدستور يؤثر على حياتهم اليومية بالقلق إزاء كيفية إعلاء المبادئ الواردة في الوثيقة الذي سيكون تحديا. وفي المقابل، تظل أقلية كبيرة من المشاركين مقتنعة بأن الدستور كوثيقة هو أقل أهمية من الإرادة السياسية لفرض النظام.

"لن يضيف أي شيء، ولكن يجب أن يناسب جميع التونسيين، و ألا يكون مصدر الصراعات بين الإسلاميين والشيوعيين، أو غيرهم." (ذكر، تونس، 35 سنة، يشتغل)

"صحيح أن وجود الدستور هو شيء جيد لأنه سوف ينظم حياتنا. ولكن كان لدينا دستور وقع إستغلاله من طرف الرئيس السابق، كما شاء، لمصالحه الخاصة. وأتساءل ما يقوم به رئيس المجلس الوطني التأسيسي. أعتقد أنه يجر الأسد من أذنه." (أنثى، تونس، 25 سنة، عاطلة عن العمل)

"الدستور يعني حكومة جديدة وإنتهاء هذه الفترة الإنتقالية. هذا هو كل شيء." (ذكر، قفصة، 36 سنة، يشتغل)

"ليس للدستور أي أهمية. المشكلة هي عقليات الناس، فلماذا يزعج النواب أنفسهم بدستور لن يلتزم به الناس؟" (ذكر، نابل، 27 سنة، يشتغل)

تذكر الأغلبية الساحقة من المشاركين، عند السؤال عن المسؤول عن هذا التأخير، أعضاء المجلس سواء الإئتلاف الحاكم أو كتل المعارضة. يغذي الشعور بخيبة الأمل الحادة من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي جراء التأخير في عملية كتابة الدستور و أنهم يعملون فقط من أجل مصالحهم الخاصة الإحساس المتواصل بإنعدام الثقة.

"لقد عملوا لمدة سنتين ويطالبون الآن بمنحة التقاعد؟ إنه من الواضح أنهم ليسوا هنا لخدمة مصالح البلاد." (ذكر، تونس، 38 سنة، يشتغل)

"انهم يحلمون في كراسيهم بالمال والإمتيازات، والحصانة. جميعهم أشخاص محرومين ولقد وجدوا الآن موردا. إنتهت شرعيتهم منذ يوم 23 أكتوبر [2012]. كان يجب عليهم العمل منذ ذلك الوقت مجانا." (أنثى، نابل، 41 سنة، ربة منزل)

"ما يعرقل المسار هو المعارضة. يريدون مراجعة كل مادة من المواد، بالرغم من تغييبهم الدائم، وعند حضورهم، فهم يقومون فقط بالنقد." (أنثى، قفصة، 36 سنة، تشتغل)

"لقد إنتخبنا ممثلين لكتابة الدستور للشعب التونسي، ولكن أعتقد أنهم يستجيبون فقط لمصالح مختلف التحالفات التي حصلت منذ أكتوبر 2011." (ذكر، تونس، 53 سنة، يشتغل)

"انهم لا يمثلون الشعب التونسي. إحداهن كانت تجلس في إحدى الجلسات بدون حذائها. وكانت أخرى تقرأ الصحيفة أثناء الجلسة. ينبغي عليهم الحضور في الوقت المحدد ومعاقبتم إذا تغيبوا. يذهبون للترفيه عن أنفسهم ويتحصلون على المال، إنه فعلا عار." (أنثى، صفاقس، 32 سنة، تشتغل)

نظم المجلس الوطني التأسيسي سلسلة من النقاشات خلال شهر ديسمبر 2012 و جانفي 2013 في 24 ولاية و دائرة إنتخابية رئيسية في الخارج و ذلك لتقديم المسودة الثانية من الدستور وتلقي مقترحات المواطنين. **ومع ذلك يُنظر الى جهود الإتصال بالجماهير على أنها غير كافية، كما تزيد من تناقص الثقة في المسؤولين المنتخبين.**

"شاهدت في التلفزيون أن المجلس الوطني التأسيسي سينظم الحوار الوطني، ولكن لم نر شيئا. نحن لا نعلم محتوى الدستور وأنا قلق من أن يثور الناس مرة أخرى جراء الإحباط." (أنثى، صفاقس، 27 سنة، تشتغل)

"لا، لم أسمع أي شيء عن هذا. كم بلغت تكلفته؟!" (ذكر، قفصة، 38 سنة، يشتغل)

"حضرت دورة في المكتبة الوطنية في فيفري. كان هناك ممثلون عن حزب النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل، ولكن لا أحد من المعارضة. لم أستطع أن أفهم حقا أي شيء كانوا يتحدثون عنه." (ذكر، تونس، 35 سنة، يشتغل)

"[عملية الحوار الوطني] ليست سوى وسيلة لإسكات الناس." (ذكر، نابل، 39 سنة، يشتغل)

على الرغم من أنهم يقرون بأن المطلوب هو الإرادة السياسية الهامة لوضع اللمسات الأخيرة على المشروع إلا أن المواطنون يفضلون أن يتم الإنتهاء من المرحلة الإنتقالية الحالية في أقرب وقت ممكن.

"يأمل المرء أن يرى الدستور قبل أن يموت. نحن نريد إنهاء الدستور، سواء كان جيدا أو سيئا. أصبح هذا الموضوع مؤلما بالنسبة لي." (أنثى، قفصة، 28 سنة، تشتغل)

"ما يهم هي الطريقة التي يتم بها إنهاء الدستور. فكل كلمة لها أهمية. على سبيل المثال، نحن لا نعرف حتى الآن ما إذا كانت مجلة [قانون الأحوال الشخصية] سوف تتأثر بالدستور الجديد او لا." (ذكر، نابل، 43 سنة، يشتغل)

"إنها عملية طويلة جدا و تحتاج إلى الإنتهاء في أقرب وقت ممكن. حتى الآن، ما زلنا لا نعلم بالضبط متى سوف تنتهي العملية. أشعر أنهم يجعلوننا نظهر كالحمقى." (أنثى، تونس، 53 سنة، ربة منزل)

"لقد قرأت المسودة الحالية وتم ذكر كلمة "حرية" ثلاث مرات فقط في دستور جاء بعد الثورة؟ كيف يمكن أن يكون هذا 'أفضل دستور في العالم'؟ الناس جياع. هل سنعطيهم الدستور ليأكلوه؟ لقد حان الوقت للمضي قدما والعمل على القضايا الهامة." (ذكر، صفاقس، 46 سنة، يشتغل)

على الرغم من النقاشات الساخنة بين الأحزاب السياسية على النظام السياسي المستقبلي، بما في ذلك الآراء المتباينة على مدى الفصل بين السلطات، عبر المشاركون عن محدودية الوعي بالتأثير العملي لكل نموذج محتمل. لم يظهر إتجاه محدد، فبعض المشاركين يحبذون النظام الرئاسي، والبعض الآخر يفضل البرلماني، والبعض الآخر يُبدي إهتماما بالنظام "المختلط" الذي من شأنه أن يوفر ما يكفي من الضوابط والموازين بين الإثنين.

"النظام البرلماني هو الأفضل بالنسبة لنا لأنه سيتم تضمين المزيد من الآراء في إتخاذ القرارات، على الرغم من أنه قد يكون من الصعب إيجاد توافق في الآراء." (ذكر، نابل، 31 سنة، يشتغل)

"نحن بحاجة الى النظام الرئاسي، يمكننا أن نرى من خلال المجلس الوطني التأسيسي أن المسار البرلماني هو حالة من الفوضى. فرئيس مثل بورقيبة هو الحل المثالي." (أنثى، صفاقس، 41 سنة، ربة منزل)

"يجب أن يكون لدينا نظام رئاسي. لقد عملنا به لمدة 20 عاما . فنحن لا نعرف الأنظمة البرلمانية أو الجمهورية." (ذكر، قفصة، 36 سنة، يشتغل)

"أعتقد أننا جربنا كلا النموذجين الآن. سيكون من المثالي أن يعمل كلا النظامين معا. وأعني بذلك الرئيس يراقب البلمان و يكون مراقب من طرف البرلمان في نفس الوقت." (ذكر، نابل، 29 سنة، يشتغل)

لا يزال التفضيل القوي للإستفتاء قائما، على الرغم من بعض الشكوك فيما إذا كان سيزيد من إبطاء التقدم السياسي. و أقر عدد قليل من بين غالبية الذين يفضلون إجراء إستفتاء أنه سيكون مشروط بعدم الموافقة على الدستور بعد التصويت عليه في الجلسة العامة في المجلس الوطني التأسيسي. و لذلك تم إستخدام مصطلح الإستفتاء في المقام الأول لتجسيد إحباط المشاركين من المجلس و الرغبة في أن يكون "لنا كلمتنا".

"نحن في حاجة الى إستفتاء لكي نقول 'كلمتنا'. هل رأيت أخطاء النواب الفادحة؟ إنه لأمر مخز." (ذكر، قفصة، 30 سنة، عاطل عن العمل)

"الإستفتاء أفضل لكثير من الناس خاصة الذين إستقالوا من أحزابهم منذ الإنتخابات، بحيث أنهم لا يمثلوا المواطنين الذين صوتوا لهم بعد الآن." (أنثى، قفصة، 38 سنة، تشتغل)

"نحن نفتقر إلى المتطلبات التقنية لإجراء إستفتاء لأنه سيبدو و كأنه مجرد حملة إنتخابية أخرى. لا يهتم الناس بتفاصيل الدستور، نريد فقط التصويت للأشخاص الذين يمكنهم حل مشاكلنا. يجب أن ينتهي المجلس الوطني التأسيسي بسرعة، ليصبح للناس أمل في المستقبل. " (ذكر، تونس، 35 سنة، يشتغل)

"ينبغي أن تكون الأمور أكثر وضوحا للمواطن البسيط، فالكثير منهم أميون، ولا يفهمون القانون. بما أن الأمر يهمني، فأنا أؤيد فكرة إجراء إستفتاء، لكن بشرط أن يُفسر بوضوح للشعب. " (ذكر، صفاقس، 55 سنة، يشتغل)

IV. المشهد السياسي

عند النظر في حالة السياسة في تونس اليوم، فإن الغالبية العظمى من المشاركين في مجموعات التركيز تعبر عن خيبة أمل عميقة إزاء ما تراه من تأخير عديم الفائدة إضافة إلى تركيز السياسيين بشكل متزايد على مصالحهم الخاصة بدلا من معالجة الشواغل الأساسية للناخبين.

"تتميز السياسة في تونس اليوم بالخلط بين الإنتماءات السياسية والسلطة. هناك أشخاص لديهم خبرة طويلة في السياسة لكن من دون مناصب. مشكلتنا الآن هي أن السياسيين يريدون دائما التمسك بمناصبهم." (ذكر، تونس، 54 سنة، يشتغل)

"يمتص المجلس الوطني التأسيسي دماء البلاد. لو قاموا بتعيين باحثين قانونيين لصياغة الدستور لكان قد تم الإنتهاء منه في غضون ثلاثة أشهر. بدلا من ذلك لدينا أعضاء غير مؤهلين يبحثون فقط على إمتيازات النقل والإقامة." (أنثى، نابل، 62 سنة، متقاعدة)

"لا تعمل الأحزاب السياسية القوية مثل حزب النهضة و نداء تونس لدعم تونس. فهم في الواقع يعملون لتدميرها. يقوم المسؤولون بتقديم الوعود وإنتقاد بعضهم البعض دون أن يفعلوا أي شيء للشعب. فهم غير مستعدين لمساعدة البلاد." (ذكر، قفصة، 36 سنة، يشتغل)

"تسبب المعارضة التوتر والقلق. يظنون أن دورهم فقط عدواني، لكن الوقت قد حان لتقديم الحلول. نحن بحاجة إلى حلول من الترويكا والمعارضة على حد سواء." (ذكر، صفاقس، 55 سنة، يشتغل)

"يطالب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بالزيادات في الأجور في حين أن الناس الفقراء لا يستطيعون تحمل سعر رغيف من الخبز." (ذكر، نابل، 40 سنة، يشتغل)

"المشكلة لدي هو أنه لا يوجد حزب يمثلني. لا أحد لديه برنامج إقتصادي، إجتماعي، أو سياسي واقعي. نحن في إنتظار التوضيحات، ولكن إذا كانت القيادات السياسية الحالية تخشى الله حقا، لإتخذت القرارات بشكل أسرع." (أنثى، قفصة، 39 سنة، تعمل)

"لقد أصبح حاليا مصطلح "السياسة" فارغا بما أن لدينا شخص مثل [إبراهيم] القصاص و[سنية] بن تومية في المجلس الوطني التأسيسي." (أنثى، قفصة، 34 سنة، تعمل)

يشعر الشباب التونسي بالمرارة خاصة حول حالة الجدل السياسي، كما عبروا عن مستويات عالية من السخرية حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية ستتمكن من إيجاد حلول ملموسة لشواغلهم.

"لقد أصبحت السياسة في تونس تماما مثل الحليب في الصباح. الشيء ذاته كل يوم، مملة، وليس هناك وسيلة لتجنب ذلك." (أنثى، قفصة، 32 سنة، طالبة)

"كره الجميع السياسة في سنة واحدة. الساسة يجعلونني عصبي. ينبغي للأحزاب أن تتعلم التعامل مع المواطنين باحترام." (ذكر، نابل، 30 سنة، يشتغل)

"كنا نظن أننا إنتخبنا القادة لتوفير التوجيه في المرحلة المقبلة من الفترة الإنتقالية. لكن ما نراه هو أنه لا يوجد أحد لديه الرؤية الواضحة والهيبة لإقناع الآخرين في المجلس الوطني التأسيسي. ولذلك، فإنه لا يمكن لأيّ منهم أن يكون قائدا فهم فقط٠٠٠ سياسيين." (أنثى، صفاقس، 25 سنة، تشتغل)

يعتقد معظم المشاركون أن تحالفات الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما في تونس بعد أول إنتخابات ديمقراطية في البلاد، ويأملون في مزيد من التوحيد في الرؤى السياسية قبل الإنتخابات القادمة.

"الإئتلافات هي أمر شائع خلال الإنتخابات، فهي الطريقة التي يجب أن تعمل بها السياسة." (ذكر، صفاقس، 25 سنة، يشتغل)

"بعض من هؤلاء الناس هم مجرد طامعين. عندما يكون هناك حزب غير غني، يقوم بالإتحاد مع حزب آخر للحصول على منافع مالية." (ذكر، نابل، 30 سنة، يشتغل)

"الآن تتحد الأحزاب لمواجهة الائتلافات الأخرى. و لا تتجمع حول نفس المبادئ." (أنثى، قفصة، 38 سنة، تشتغل)

"يمثل الإئتلاف الحالي أغلبية الأصوات في عام 2011. لديهم السلطة في أيديهم، تماما مثل الإئتلافات الحاكمة في كل مكان في العالم. "(ذكر، تونس، 31 سنة، يشتغل)

في حين يعتقد بعض المشاركين أن الإئتلاف الحاكم فشل في التطبيق الجيد للبرنامج الأولي الذي قدمه بعد فترة وجيزة من إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، يرى البعض الآخر أيضا أن المرحلة الإنتقالية قدمت تحديات غير مسبوقة في الحكم للسياسيين الذين ليست لديهم تجربة.

"لا تقوم الترويكا بعمل جيد لأنها تتألف من ثلاثة أحزاب لا يملكون إيديولوجيات مشتركة. نحن بحاجة إلى الفصل السليم بين اليسار واليمين في تونس." (ذكر، قفصة، 39 سنة، يشتغل)

"ليس من السهل حكم بلد بعد ثورة مع 700 ألف شخص عاطل عن العمل. على الرغم من كل الضربات التي تلقتها، داخل وخارج الإئتلاف، فالترويكا لا تزال تحاول العمل." (ذكر، تونس، 59 سنة، يشتغل)

"عندما تقوم الحكومة بفعل شيئ جيد، حتى إذا كان بسيط و لا يساهم إلا بواحد بالمائة في التغيير، فإن [أحزاب المعارضة] ينبغي أن تعترف به." (أنثى، صفاقس، 41 سنة، ربة منزل)

"الإئتلاف الحاكم؟ هذا غير صحيح، ففي الواقع النهضة فقط تحكم والإثنين الآخرين يتبعان الأوامر." (أنثى، قفصة، 32 سنة، طالبة)

تجلب تحالفات المعارضة، و "الجبهة الشعبية" و "الإتحاد من أجل تونس،" الإهتمام، ولكن يظل المشاركين مترددين بخصوص برامجهم.

"إن 'الجبهة الشعبية' تمثل الطبقة العاملة التونسية لذلك ينبغي عليها توسيع التحالف ووضع برنامج وراء المعارضة فقط." (أنثى، تونس، 50 سنة، تشتغل)

"تضم الجبهة الشعبية أناسا ثوريين قدموا التضحيات. رغم أن لديهم أفكار مختلفة إلا أنهم إتحدوا من أجل شكري بلعيد. والآن حل محله حمّة [الهمامي]." (ذكر، صفاقس، 28 سنة، عاطل عن العمل)

"يخلق وجود الجبهة الشعبية توازنا. ومع ذلك، لديهم أزمة هوية. تذكرون عندما توفي شكري بلعيد؟ قال الناس انه لا يؤمن بالله. فكيف ستقوم [الجبهة الشعبية] بإثبات العكس؟" (أنثى، صفاقس، 32 سنة، تشتغل)

"عندما أفكر في الإتحاد من أجل تونس، أتذكر كل الأعضاء القدامى من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذين هم الآن في هذا التحالف. نقول "تحت زين العابدين بن علي، أولئك الذين لم يستطيعوا الرقص، رفعوا الآن سواعدهم!" إنه من السابق لأوانه معرفة ما سوف يقوم به نداء تونس والآخرين في الواقع بالنسبة للبلد." (أنثى، نابل، 41 سنة، ربة منزل)

"لست معتادا على إسم التحالف [الإتحاد من أجل تونس]، ولكن من المعروف أن البعض من أعضائه هم من التكنوقراط. وهذا أمر جيد." (ذكر، صفاقس، 28 سنة، عاطل عن العمل)

"إنهم [الإتحاد من أجل تونس] يعملون بشكل جيد اليوم لسبب واحد فقط، [الباجي قايد] السبسي. نحن لا نعلم عنه شيئا عدا قيادته." (ذكر، قفصة، 36 سنة، يشتغل)

تحتاج الأحزاب السياسية لإعادة بناء الثقة مع الناخبين، و تقديم حلول حقيقية، مرفقة بإعتذارات صادقة.

"أريد من السياسيين التحدث بلغة الشعب، لا العربية الفصحى مثلما كان يفعل الزين. نحن في حاجة إلى ساسة لا يخافون من الخروج في الشارع والإستماع حقا للناس." (ذكر، قفصة، 38 سنة، يشتغل)

"يتعين على الساسة عدم الإهتمام فقط بمصالحهم الخاصة. أود أن أرى أحد السياسيين ذو نية حسنة يأتي إليّ، ليسألني عن وضعي ويحاول وضع حلول. فالسياسة لا ينبغي أن تكون فقط من أجل الوصول إلى السلطة." (أنثى، تونس، 32 سنة، تشتغل)

"أنا بحاجة لرؤية نفسي ممثَّلا. أحتاج أن أرى أن قيمي تتماشى مع قيم حزب ما. يجب أن يكون الساسة من النشطاء الذين واجهوا صعوبات الحياة، حتى يتمكنوا من التعاطف مع ناخبيهم." (ذكر، نابل، 35 سنة، يشتغل)

"إستعملت الأحزاب، خلال الحملة الإنتخابية، كل أنواع الحيل لجذب الناس. والآن بعد أن شغلوا المناصب الرسمية، يُخطئون، لكن لا يتنحون. لماذا لا يستقيلون ويعتذرون والواضح أن الناس لا يثقون بهم بعد الآن؟ أين هي الوطنية التي يتحدثون عنها؟ لو كانو وطنيين حقا، لإستقالوا، وسمحوا لأشخاص أكثر تأهيلا تحمل المسؤولية." (أنثى، صفاقس، 32 سنة، تشتغل)

٧. الإنتخابات وثقة الناخبين

ينوي المشاركون في مجموعات التركيز التصويت في الإنتخابات المقبلة سواء صوتوا في عام 2011 أم لا٠ و يعتبر، أولئك الذين صوتوا وأصيبوا بخيبة أمل في خياراتهم، الإنتخابات القادمة وسيلة للحكم على الأحزاب وإتخاذ خيار جديد، وتقييم الأحزاب من حيث قدرتها على تقديم برنامج واضح٠ علّل المشاركون عدم تصويتهم في عام 2011 بالشكوك حول العملية أو الإلتباس حول عدد الأحزاب، ولكن الغالبية الآن تقدر قيمة المشاركة في العملية كوسيلة لمواجهة مخاوفهم الأساسية.

"لقد صوتت المرة السابقة لأنه تم جري من قبل الناس الذين فرحوا بالإنتخابات. الآن سوف أصوت لأنه واجب عليّ. ويجب أن لا ندع البلاد تسير في الإتجاه الخاطئ." (أنثى، صفاقس، 32 سنة، تشتغل)

"سوف أستعمل حقي في التصويت، وأصوت ضد النهضة. أشعر وكأنني خُدعت في المرة السابقة. "(أنثى، تونس، 27 سنة، تشتغل)

"أود التخلص من الحكومة الحالية وتنصيب حكومة جديدة من شأنها أن تعمل لمدة خمس سنوات. يكفينا من هذه الوضعيات المؤقتة." (ذكر، قفصة، 35 سنة، عاطل عن العمل)

"سابقا لم أكن مقتنع بأي حزب ، لذلك لم أصوت لكن في الإنتخابات القادمة، سوف أذهب للتصويت لأنني أرى أحزاب جديدة مع رؤى واضحة لما يريدون تحقيقه." (ذكر، صفاقس، 25 سنة، يشتغل)

"جرت الإنتخابات السابقة بسرعة، لم تكن هناك طريقة لأتمكن بها من معرفة ما يكفي عن الأحزاب المتنافسة للإختيار بشكل صحيح. مع ذلك أنا الآن مستعدة، لكي لا أرتكب الخطأ نفسه مرة أخرى. فمن واجبي التصويت." (ذكر، تونس، 54 سنة، يشتغل)

"سأصوت في المرة القادمة، ليس فقط لأنه من واجبي كمواطن، ولكن لأن الإنتخابات القادمة سوف تجلب حكومة قادرة على العمل لمدة خمس سنوات على القضايا الأكثر أهمية بالنسبة لي، يكفينا من هذه الفترة الانتقالية." (ذكر، قفصة، 35 سنة ، عاطل عن العمل)

"مشكلتي هو أنه لا يوجد حزب يمثلني. لا أحد لديه برنامج اقتصادي، اجتماعي، أو سياسي واقعي. نبقى في إنتظار الوضوح، ولكن إذا القيادات السياسية الحالية تخشى الله حقا، فإنها ستتخذ القرارات بسرعة." (أنثى، قفصة، 39 سنة، تشتغل)

يثير، عدم وضوح المعالم السياسية والتقنية اللازمة لتنظيم الانتخابات القادمة، الشكوك حول مصداقية وشفافية الإنتخابات المستقبلية. يشعر سكان قفصة على وجه الخصوص بالقلق إزاء إدارة الإنتخابات والمخالفات التي إرتكبتها الأحزاب السياسية.

"الآن ليس هناك أي شيء واضح. صوّتُ في المرة السابقة رغم وجود الكثير من الإرتباك، وكنت آمل أن يخدم الفائز تونس، ولكني شعرت بخيبة أمل. لذلك، لن أصوت في الإنتخابات المقبلة، إلا عندما يكون القانون وإدارة الإنتخابات واضحة ومحترمة." (أنثى، نابل، 41 سنة، تشتغل)

"لا أعتقد أن الإنتخابات سوف تحدث هذا العام. فالنهضة تخترع أسباب جديدة لتأخير العملية وللتمسك بمقاعدها." (ذكر، صفاقس، 25 سنة، يشتغل)

"لقد وثقت بإدارة الإنتخابات السابقة، والجندوبي، ولكن أخشى أن لا تكون للهيئة العليا للإنتخابات القادمة نفس المصداقية. نحن في إنتظار الوضوح وبعد ذلك سنحكم." (ذكر، قفصة، 36 سنة، يشتغل)

"أنا قلقة بسبب النهضة، لأنه من الواضح أنها لا تنوي التخلي عن السلطة. ماذا يعني هذا بالنسبة للهيئة العليا للإنتخابات وقانون الإنتخابات؟ الله وحده يعلم." (أنثى، قفصة، 28 سنة، تشتغل)

"لا يوجد ثقة. في السابق كانت لدينا ثقة في المؤسسات، ولكن ليس بعد الآن. يجب على القضاء أن يكون مستقلا لمعاقبة أي حزب يخرق قانون الانتخابات. وهذا لم يحدث في المرة السابقة. "(ذكر، قفصة، 39 سنة، يشتغل)

يشير المشاركون بإستمرار عند التحدث عن توقعاتهم للإنتخابات القادمة، إلى إحتمال وجود مخالفات. كما يتوقعون خطابا ساخنا، وزيادة في حوادث العنف بسبب وجود بيئة سياسية مستقطبة وقادرة على المنافسة. يتوقع المشاركون أيضا بسبب هذه المنافسة، أن تسعى الأحزاب السياسية للتدخل في العملية من خلال شراء الأصوات والإحتجاج على نتائج الانتخابات.

"يجب أن يكون هناك مراقب عن كل حزب في كل محطة إقتراع لتفادي الغش أو الصراع. و لا يعقل أن لا يتدخل المراقبين إذا حدث خطأ ما أثناء الانتخابات." (ذكر، تونس، 31 سنة، يشتغل)

"أنا قلق بشأن أعمال العنف في الإنتخابات لأن بعض الأحزاب لن تقبل بالنتائج، كما فعلوا في عام 2011." (ذكر، نابل، 39 سنة، يشتغل)

"نشهد الآن بالفعل العنف. لقد إنطلق مع وفاة شكري بلعيد. سيقوم كل حزب بالقتال الجاد للحصول على مزيد من السلطة." (أنثى، قفصة، 26 سنة، طالبة)

"سيلعب الجيش دورا هاما جدا في الإنتخابات القادمة ... ألا و هو حماية الناخبين من الأحزاب!" (ذكر، نابل، 43 سنة، يشتغل)

"إذا نتحدث عن المال، لا يمكن إلا لنداء تونس أن ينافس حزب النهضة. فالفوز ليس مرتبط بوجود المراقبين، بل بإمتلاك المال." (ذكر، صفاقس، 28 سنة، يشتغل)

"آمل أن لا تكون الإنتخابات القادمة على مقربة من عطلة العيد. فقد نجحت الأحزاب في إستخدام الأغنام كهدايا في المرة السابقة!" (أنثى، تونس، 62 سنة، تشتغل)

"المال سوف يؤثر على فترة الحملة الانتخابية، وستحاول الأحزاب رشوة الناخبين مرة أخرى. بعض الأحزاب لها تمويل غير واضح." (أنثى، نابل، 41 سنة، ربة منزل)

VI. دور المرأة في السياسة

عبر المشاركون في مجموعات التركيز عن وجهات متباينة حول النساء السياسيات حاليا، وخاصة النساء في المجلس.

"برأيي، النساء هن مواطنات ولهن نفس الحق في المشاركة في الحياة السياسية كما أفعل أنا. يخشى بعض الناس أن تُهدد حقوق المرأة، ولكن هذا ليس في مصلحة أحد." (ذكر، تونس، 59 سنة، يشتغل)

"لقد رأينا النساء اللواتي يمتلكن الشجاعة في التاريخ التونسي، ولكن اللواتي يشاركن في المجلس الوطني التأسيسي هن فقط لتلبية نظام الكوتا." (أنثى، قفصة، 39 سنة، يشتغل)

"لا تمثل النساء في المجلس الوطني التأسيسي المرأة التونسية. أنا لا أفهم كيف تم إختيارهن رغم أن لدينا مثل هؤلاء النساء المتعلمات اللواتي معنا هنا اليوم. فهن يعطين إنطباعا سيئا عن المرأة التونسية. هن هناك فقط لتلبية نظام الكوتا." (ذكر، صفاقس، 32 سنة، يشتغل)

"إذا تحدثنا عن الحكومة، وزيرة واحدة لا تكفي. الأداء شيء آخر، وبطبيعة الحال، إلتقطت صورة مع حذاء ليلى [الطرابلسي]! "(أنثى، قفصة، 39 سنة، تشتغل)

"على الرجال قبول فكرة أنه يمكن للمرأة أن تكون رئيستهم. بعض الناس جعلونا نعتقد أن المرأة عديمة الفائدة، ولكن الواقع هو أن بعض النساء أكثر رشدا من ألف رجل." (أنثى، نابل، 41، تشتغل)

يعبر المشاركون عموما عن نظرتهم الإيجابية من التأثير المحتمل لزيادة عدد النساء في السياسة.

"إستنتجنا منذ الإنتخابات، أنه يمكن للمرأة أن تكون عظيمة، وأن تونس لديها نساء سياسيات أكفاء. بغض النظر عن أحزابهن أو مناصبهن فالنساء مثل مية الجريبي، وبشرى بن حميدة، وراضية نصراوي، هن ملتزمات، حتى لو أخطأن في بعض الأحيان." (أنثى، صفاقس، 59 سنة، تشتغل)

"النساء هن أمهاتنا وبناتنا وأخواتنا، وزوجاتنا، ومعلماتنا. قال النبي 'ما من عبد إسترعاه الله جاريتين فأحسن تأديبهما إلا كانتا له حرزا من النار يوم القيامة.' " (ذكر، تونس، 35 سنة، تشتغل)

"إذا كانت لدينا المزيد من النساء في السياسة، فإنه سيكون لقادتنا فهم أعمق بمشاكلنا اليومية. فالنساء لهن أكثر دراية بالتأثير الحقيقي لإرتفاع تكاليف المعيشة و نقص الأمن. يمكنهن إقتراح حلول أفضل لهذه المشاكل." (أنثى، تونس، 62 سنة، تشتغل)

"في الماضي كنا نعرف فقط السيدة الأولى في البلاد. لقد كانت لا قيمة لها وكانت من المفترض أن تمثل المرأة التونسية، ولكن في الواقع، لم تفعل ذلك على الإطلاق. تحسن وضع المرأة في السياسة بعد الثورة." (أنثى، قفصة، 32 سنة، طالبة)

"يمكن للمرأة أن تتقلد أي نوع من الوظائف، لديها حقوق وواجبات. طالما أنها ترتدي وتتصرف بشكل صحيح، سوف تكون على ما يرام. ينبغي أن تحد من تدخلاتها في المجلس، على سبيل المثال. المرأة في ليبيا هي أكثر إحتراما من المرأة في تونس." (ذكر، قفصة، 43 سنة، يشتغل)

مع ذلك، هناك أقلية من الرجال والنساء تعتقد أن السياسة ليست المجال المناسب للمرأة.

"تحاول المرأة في جميع المجالات إحراز التقدم كما تمتلك الإرادة لتحقيق النجاح. لديهن المعرفة. لكن المرأة في الحياة السياسية ليست فعالة." (أنثى، صفاقس، 25 سنة، تشتغل)

"المرأة في المنزل، في المدرسة ... ولكن في السياسة؟ لا، لا يمكن للرجال الإعتماد على النساء السياسيات، لأنهن لا يعرفن كيف تلعب اللعبة." (ذكر، نابل، 30 سنة، تشتغل).

"المزيد من النساء في السياسة؟ هذا آخر شيء نحتاجه. بعد أن تخلصنا من ليلى بن علي، فنحن بالتأكيد لا نحتاج لإمرأة أخرى للقيادة. فإن أي إمرأة في السلطة ستتصرف تماما مثل ليلى." (ذكر، قفصة، 26 سنة، عاطل عن العمل)

عند النظر في الظروف الشخصية، تعبر النساء عن تردد من أن يصبحن أكثر إنخراطا في السياسة مبررين عدم إهتمامهن بالحجة القائلة أن المناخ السياسي اليوم يتميز بالعدوانية كما أن الإلتزامات الشخصية تساهم في صعوبة تكريس الوقت اللازم.

"مشاركة المرأة في السياسة هو شرف لهذا البلد، ولكنه يمثل تحديا بالنسبة لها شخصيا. إدارة الأسرة والعمل والسياسة يمكن أن يكون شاقا جدا." (أنثى، صفاقس، 41 سنة، ربة منزل)

"نحن نعيش في بلد مسلم حيث الرجال والنساء لديهم مسؤوليات مختلفة." (أنثى، تونس، 32 سنة، تشتغل)

"لدينا الكثير من المسؤوليات في عائلاتنا، أنا الشخص الوحيد الذي يمكن أن يربي أطفالي. وهذا ما يعتبر الأولوية بالنسبة لي." (أنثى، نابل، 32 سنة، عاطلة عن العمل)

"لا أعتقد أن الرجال والنساء متشابهين. هناك أشياء يمكن للرجال فقط القيام بها، والعكس بالعكس. النساء أكثر صبرا، لذلك يمكننا إنتظار حلول." (أنثى، تونس، 57 سنة، ربة منزل)

VII. الشباب والنشاط السياسي

توافقت الآراء حول ضرورة تشجيع الشباب التونسي للمشاركة في الحياة السياسية، ولكن ليس في تقلد المناصب القيادية.

"نحن بحاجة إلى الشباب في السياسة، لكنهم بحاجة إلى دعم من السياسيين ذوي الخبرة." (أنثى، تونس، 47 سنة، ربة منزل)

"تأثير الشباب أمر إيجابي للغاية، لأنهم نشطاء وسعداء بالعمل. والمفتاح هو أن يكتسبوا النضج وأن يكونوا منفتحين لإتخاذ التوجيهات من الذين يمتلكون الخبرة." (أنثى، قفصة، 41 سنة، تشتغل)

"لقد جلبنا المزيد من الحركية. لقد تعلمنا أن نقوم بأشياء كثيرة في نفس الوقت، لذلك نحن أكثر مقدرة على التعامل مع المشكلات المختلفة والتركيز على الحلول. وأود أن أصوت لصالح الشباب، إذا ما أتيحت لهم الفرصة." (ذكر، نابل، 29 سنة، يشتغل)

"الشباب هم ضحايا النظام السابق. لقد كانوا يعيشون تحت وهم أن هناك مستقبل لهذا البلد، ولكن ليس لديهم الوسائل اللازمة لجعل هذا ممكنا. لذا، من دون عمل أو مستقبل، ماذا يمكن أن يقدموا؟" (أنثى، صفاقس، 35 سنة، تشتغل)

"لا، الشباب التونسي؟ يهتمون فقط بالفيسبوك! فهم لا يهتمون بالسياسة." (ذكر، تونس، 53 سنة، يشتغل)

"الشباب متحمسون، ولكن وجب علينا إصلاح نظام التعليم لضمان مستقبل الأجيال وجعلهم مستعدين للقيادة." (ذكر، صفاقس، 25 سنة، يشتغل)

"نحن بحاجة إلى التوازن، لا يمتلك الشباب ما يكفي من الخبرة، لكننا أيضا لا نريد أجدادنا أن يكونوا رؤساء!" (أنثى، تونس، 26 سنة، تشتغل)

أبدى المشاركون الشباب على حد سواء شكوكهم من قدراتهم في المساهمة من خلال السياسة الآن. **عندما سئلوا عما إذا كانوا أكثر أو أقل إستعدادا للتصويت لمرشح شاب، عبر الشباب المشارك عن عدم يقينهم.**

"أود إختيار السبسي. ليس لأنه متقدم في السن، ولكن لأن لديه عقل كبير وخبرة طويلة. لو وجدت نفس الخصائص في شخص أصغر سنا، لصوت لصالحه." (أنثى، صفاقس، 32 سنة، تشتغل)

"لا أثق في جيلنا بعد الآن. كل ما نراه هو الفساد والتهريب. هذا ليس شيئا يمكن أن نفخر به. كيف يمكن أن نصوت لأشخاص مثل هؤلاء؟" (ذكر، نابل، 27 سنة، يشتغل)

"أنا أفضل الشباب للقيادة، وذلك لأن كبار السن لا يملكون شيئا أخر لتقديمه، فهم يأخذون فقط. ولكن دعونا نكون صادقين، لا أحد يمكنه جعلي مدير شركة الفسفاط اليوم!" (ذكر، قفصة، 26 سنة، عاطل عن العمل)

"المشكلة هي أن الشباب ليسوا على علم بما فيه الكفاية، وفي الوقت نفسه، هناك أناس في السياسة وهم في الثمانينات، ولا يدركون أي شيء على حد سواء. هذا ليس طبيعي. نحن بحاجة إلى أشخاص في منتصف العمر، ويمكن أن يتصرفوا بشكل صحيح." (ذكر، تونس، 25 سنة، يشتغل)

الخاتمة و التوصيات

أجرى المعهد الوطني الديمقراطي هذه الدراسة لتقييم آراء المواطنين حول المواضيع السياسية الرئيسية، بما في ذلك إستكمال الدستور وتنظيم إنتخابات وطنية، وكذلك تحديد أولويات المواطنين في حياتهم اليومية. إضافة لتقاسم وجهات نظرهم حول الوضع الراهن، إقترح العديد من المشاركين الإجراءات التي يمكن أن تساهم في ديمقراطية أكثر تطورا وحيوية والتي بإمكانها أن تؤدي إلى إنتخابات ذات مصداقية. تظهر بوضوح رغبة المشاركين المتحمسين للعب دور فاعل في حوكمتهم، معتقدين أن لديهم مساهمات قيمة للقيام بها، وإجاباتهم في هذه الدراسة أكبر دليل. كما يشعرون أنه من حقهم المشاركة في صنع القرار، ولا سيما بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم اليومية. و تؤثر عدم قدرة السياسيين من الإستفادة الكاملة من رغبة التونسيين في المشاركة، سلبا على وجهات نظر المواطنين من الحكومة والمعارضة على حد سواء. وفيما يلي التوصيات لإتخاذ إجراءات للرد على إستفسارات المواطنين والمساعدة على جعل تطلعاتهم لهذا البلد حقيقة واقعة.

زيادة التفاعل وتدفق المعلومات بين المواطنين والحكومة

يشعر المشاركون في هذه الدراسة بخيبة أمل واضحة من نوعية حياتهم وما يعتبرونه عدم جدية الحكومة في معالجة هموم المواطنين، لا سيما في مجالات التشغيل، وتكاليف المعيشة، والنظام العام. ويتفاقم هذا الشعور بسبب ما وصفه المشاركون بالوعود الكاذبة التي تم قطعها خلال الإنتخابات وبسبب ندرة الإتصال بعد الإنتخابات مع الممثلين المنتخبين. في الوقت نفسه، يريد المشاركون المساهمة في عملية صنع القرار في الدستور وإستشارتهم بشأن أولويات الحكومة، والبرامج، والإجرءات. فمجرد الإستماع للمواطنين والتعبير عن الندم لعدم كفاية التوعية في الماضي يمكن أن يزيد من رضا المواطن على الحكومة والصبر على وتيرة الإنتهاء من الدستور. سوف تفوت الحكومة فرصة حاسمة إذا لم تتعهد بسرعة و جهد أكثر التواصل والتشاور مع المواطنين حول القضايا التي تؤثر في حياتهم.

توصيات إلى المجلس الوطني التأسيسي والحكومة الإنتقالية:

- إثبات أن الحكومة لديها خطة لإستكمال الفترة الإنتقالية الحالية في أسرع وقت وشفافية ممكنة.
- نشر الإنجازات لبرامج الحكومة على نطاق واسع منذ إنتخابات عام 2011 وإظهار فوائدها الملموسة للمواطنين العاديين.
- تطوير ودعم الإتصال الدستوري الشامل وبرنامج الخدمة في المجلس الوطني التأسيسي الذي سيستخدم من قبل البرلمان الموالي بعد الإنتخابات. و قد يولي البرنامج أولوية تلقي ردود فعل المواطنين وإقتراحاتهم لتحسين نوعية حياتهم.
- الدخول في حوار صادق مع المواطنين، يقدم معلومات عن العقبات التي تعترض التنمية الإقتصادية، والجداول الزمنية الواقعية للتحسينات القياسية، والتمويل الحالي المتاح لمعالجة الإحتياجات الأساسية قبل الإنتخابات المقبلة، وذلك للتعامل مع توقعات المواطن بطريقة أفضل.

التعهد بالتربية المدنية والتشاور بشأن التشريعات الرئيسية

على الرغم من أن المشاركون لا يعرفون سوى القليل عن مشروع الدستور الحالي أو القانون الإنتخابي، فإنهم يسعون إلى فهم هذه القضايا بطريقة أفضل والمساهمة في النقاش بشأنها. وتوضح هذه الدراسة أن المواطنين العاديين ليست لهم دراية جيدة في تعقيدات هذه النصوص السياسية، ولكن لديهم وجهات نظر جيدة حول قضايا متعددة، مثل فصل السلطات ودور الأحزاب السياسية في الإنتخابات المقبلة. كما أنهم يعتقدون أنه من حقهم في الديمقراطية المشاركة في الحوار حول، والموافقة في نهاية المطاف، على الدستور الجديد للبلاد.

توصيات إلى لجنة التنسيق بالمجلس الوطني التأسيسي ومكتب التواصل مع المواطن:

- تنظيم حملة توعية عامة واسعة النطاق، بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية والإجتماعية وكذلك الإتصال المباشر، على المسودة النهائية للدستور والخطوات المقبلة للموافقة عليها، بما في ذلك التصويت على المادة تلو المادة في الجلسة العامة.
- تثقيف السكان حول القضايا الإنتخابية الرئيسية قيد النظر بما في ذلك عملية إختيار مرشحي الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات وعملية صياغة قانون الإنتخابات في المستقبل.
- إحترام رغبة المواطنين بتشريكهم في الحوكمة الخاصة بهم من خلال مشاورات واسعة النطاق مع الجمهور على التعديلات الدستورية والإنتخابية الهامة، والتي قد ينتج عنها الإستفتاء أو مزيد من التأخير للإنتخابات بعد عام 2013.
- تقديم الالتزام ووضع خطة، لإستشارة الجمهور بطريقة جدية وشاملة على نطاق واسع حول إصلاحات الحوكمة الهامة في المستقبل، مع التركيز بشكل خاص على التنمية الإقتصادية، مثل عملية وضع الميزانية لعام 2014، وخطط خلق فرص العمل، والآثار المترتبة على القروض الدولية التي تم التفاوض بشأنها مؤخرا مع صندوق النقد الدولي.

بناء الثقة في العملية الإنتخابية

تتمثل إحدى النتائج الإيجابية لهذه الدراسة في محافظة المشاركين على الثقة في التصويت بإعتباره جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية الفتية في تونس. لا يعتقد المشاركون أن الإنتخابات في البلاد مهمة فقط، ولكنهم أيضا يظنون أنه عموما تمت إدارة الإنتخابات بشكل جيد في عام 2011. وهذا يخلق أساسا متينا للهيئة العليا للإنتخابات وكذلك الحكومة لمعالجة المسائل الهامة والعالقة بخصوص نزاهة العملية الإنتخابية. يمكن لبناء الثقة في العملية الإنتخابية تهدئة التوترات السياسية في البلاد، مما يقلل من إحتمال إندلاع أعمال عنف إنتخابية أو صراع آخر في المستقبل.

توصيات إلى المجلس الوطني التأسيسي والهيئة العليا للإنتخابات في المستقبل:

- وضع نظام لمواجهة التصورات، والمخاوف بشأن التوظيف المنحاز لمفوضي الهيئة العليا المستقلة.
- إتخاذ خطوات ملموسة وعامة لتعزيز نزاهة الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات من خلال تطوير عملية محايدة ومستقلة و شفافة و واضحة لتحديد أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، وضمان مشاركة هامة أو حصرية للمجتمع المدني في إختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات .
- تثقيف المسؤولين الحكوميين وأعضاء الأحزاب السياسية (من جميع الأحزاب) على المستوى المحلي على حق الناخبين في تحديد خياراتهم دون إكراه؛ و معاقبة أولئك الذين ينتهكون هذا الحق علنا.
- إطلاق حملة لتسجيل الناخبين، مع إيلاء إهتمام خاص إلى العوامل الديموغرافية التي منعتهم عن التصويت على نحو غير متناسب في عام 2011، فضلا عن الفئات الضعيفة من السكان بما في ذلك الناخبين الأميين والريفيين.
- النظر في إعتماد نظام للتحقيق و / أو حل الشكاوى الإنتخابية على المستوى المحلي.
- سن و تنفيذ قواعد أكثر صرامة على إستخدام التمويل الحكومي للأحزاب السياسية والحملات الإنتخابية.
- زيادة الشفافية في فرز الأصوات وجدولتها لمواجهة القلق من إمكانية تغيير النتائج بعد أن يتم الإنتهاء من التصويت.
- توسع جهود رصد العملية الإنتخابية من قبل المراقبين الدوليين والمحليين وكذلك ممثلي الأحزاب السياسية لزيادة شرعية العملية.
- دمج الآراء التي أعرب عنها المشاركون في هذه الدراسة ومن خلال آليات أخرى، في عملية الإصلاح الإنتخابي و بذل جهود أوسع نطاقا لضمان إجراء إنتخابات في تونس تحقق توقعات ورغبات المواطنين.

الإلتزام بتحسين معنويات الناخبين

تعد خيبة أمل الناخبين مشكلة في العديد من البلدان الديمقراطية التي تعمل على مواجهتها، ولكن ليس هناك حلول سريعة لها حاليا٠ ومع ذلك، إقترح المشاركون في هذه الدراسة، أنه يمكن للتونسيين أن يصبحوا أكثر حماسا للتصويت إذا قام صناع القرار ببناء الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية وتوعية المواطنين بضرورة التصويت، وإذا قدمت الأحزاب إلتزامات عامة بمدونات السلوك لإحترام القانون الإنتخابي.

توصيات إلى الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات في المستقبل:

- إشراك عدد الناخبين المؤهلين مع إيلاء إهتمام خاص بالنساء والشباب الذين كان تمثيلهم ناقصا حسب إستطلاعات الرأي في 2011، في نقاش حول أهمية التصويت وقيمة المشاركة المدنية من خلال حملة تثقيف مدني على نطاق واسع.

- زيادة الثقة في قدرة العملية الإنتخابية على توفير خيارات حقيقية للناخبين، وخلق إنتخابات يرى من خلالها الناخبون أن هناك فرصة معقولة لأي حزب أو مرشح للفوز.
- درس خيارات لإعادة النظر في نظام تمويل الحملات الإنتخابية لتصبح المنافسة متكافئة بين الأحزاب السياسية التي تخوض شرعيا الإنتخابات بدون الأحزاب السياسية التي تريد فقط أن تستفيد ماليا من المساعدات الحكومية.

زيادة دور وقدرات الأحزاب السياسية في تونس

يعتقد المشاركون أن الأحزاب السياسية لها دور هام في تونس و يرون أن المنافسة السلمية بين الأحزاب حاسمة للديمقراطية في البلاد، مما يسمح للأحزاب بوضع حلول للقضايا وتقديم خيارات حقيقية للمواطنين في الانتخابات. ومع ذلك لاحظ المشاركون، أن قدرة الأحزاب السياسية على لعب دورا إيجابيا محدود نظرا لعدم تكافؤ الفرص و النقاش السياسي الذي يزداد إستقطابا. وبالإضافة إلى ذلك، لدى المشاركين وجهات نظر متباينة بشأن الأحزاب السياسية الفاعلة حاليا، وذلك أساسا بسبب فشل الأحزاب في إقناع الجمهور بأنها تعمل في مصلحة الشعب أو أنها تقدم رؤية للبلاد يمكن أن تكون مفهومة وواضحة للمواطنين.

توصيات إلى الأحزاب السياسية:

- الشروع في مناقشة تضم عديد الأحزاب حول كيفية التوصل إلى إتفاق فعال، بما في ذلك التشريع الجديد للمراحل التالية من العملية السياسية والإنتخابية.
- تحديد الفرص وإعتماد مدونات سلوك جديدة للأحزاب السياسية خلال فترات الإنتخابات؛ النظر في إمكانية القيام بإحتفالات عامة مع القيادة من الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية للتعهد بهذه الإلتزامات.
- تطوير برامج واقعية وواضحة لتقديم حلول للأولويات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية للمواطنين ولمساعدة الناخبين في التفريق بين مقترحات الحزب ومقترحات الإئتلاف.

الملحق أ :

مواقع مجموعات التركيز وديموغرافيا المشاركين

ملامح المشاركين

- 117 مشاركا من تونس الكبرى ونابل وصفاقس وقفصة
- أُجريَ العمل الميداني من20 إلى29 أفريل
- تنوع المهن والأعمار والأحياء داخل كل مجموعة
- تسعة إلى اثني عشر مشاركاً في كل مجموعة

الجنس	العدد
انثى	63
ذكر	54
السن	**العدد**
34_25	34
+35	74
المهنة	**العدد**
عامل	77
عاطل عن العمل	16
ربة بيت	18
طالب	6
التعليم	**العدد**
تعليم جامعي	60
تعليم ثانوي	37
تعليم ابتدائي	18
لا شيء	2